بيان وتقرير صحفي صادر عن وزارة شؤون المرأة بمناسبة اليوم العالمي للسكان – ١١ تموز ٢٠٢٥

في اليوم العالمي للسكان، تسلّط وزارة شؤون المرأة الضوء على الواقع السكاني في فلسطين، في ظل التحولات الديموغرافية والاجتماعية الاستثنائية التي يعيشها شعبنا، خصوصًا في ظل حرب الإبادة الجماعية التي يقوم بها جيش الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس. وتشكل النساء والفتيات الشريحة المتضررة بشكل مباشر بالتغيرات السكانية والاجتماعية الناجمة عن سياسات الاحتلال المستمرة والحرب المتصاعدة، والتي تهدد حقوق الإنسان الأساسية وأسهمت في تعميق المعاناة الانسانية خاصة على الاسر التي تعيلها النساء.

وبهذه المناسبة تجدد الوزارة التزامها الراسخ في برنامج عمل الحكومة الفلسطينية التاسعة عشر واطارها المرجعي، والذي شغلت فيه قضايا السكان حيزاً كبيراً من الاهتمام، على اعتبارها من القضايا الأساسية في السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في فلسطين، والقائم على الاستجابة الإنسانية العادلة للأزمات، وعلى إيلاء المرأة الفلسطينية أولوية ضمن برامج الحماية، والتمكين والدعم والصمود. وفي هذا الاطار فقد عملت الوزارة على تطوير الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات لحماية وتمكين المراة، لا سيما التمكين الاقتصادي من خلال تنفيذ برامج لدعم النساء العاملات والرياديات، وتوفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القرى والمخيمات والمناطق المهمشة، الى جانب حصر المتضررات من حرب الابادة الجماعية على قطاع غزة.

وتاتي جهود وزارة شؤون المراة، انسجامًا مع القوانين الدولية حول القضايا السكانية ومنها المبادئ العامة للقانون الدولي في القضايا السكانية التي تناول الجوانب المتعلقة بها مثل :الصحة، التعليم، حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، الهجرة، التنمية، والبيئة، بالاضافة الى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة، وينسجم ذلك مع التوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية للسكان، والمعاد تفعيلها بقرار الحكومة رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٣، التي تدعو إلى دمج قضايا النساء والفتيات والفئات المهمشة ضمن الاستراتيجيات الوطنية القطاعية، عبر رؤية شاملة تراعي التوزيع الجغرافي، والفجوات السكانية، وخصوصية النساء اللاجئات، والمخيمات، والمناطق المصنفة "ج".

ورغم التحديات التي تواجه الحكومة الفلسطينية بسبب اجراءات حكومة الاحتلال الاسرائيلي لقرصنة وسرقة أموال الضرائب الفلسطينية وتقييد الاقتصاد الفلسطيني وفي هذا الإطار، يسلّط هذا البيان الضوء على أبرز القضايا السكانية الراهنة، بما يشمل التحديات التي تواجه النساء والفتيات في ظل التصعيد المستمر والظروف المتغيرة الناجمة عن الاحتلال، ودورها في خلق واقع ديمغرافي جديد يهدد البنية الاجتماعية للسكان:

أولاً: السكان الفلسطينيون حول العالم

يقدَّر عدد الفلسطينيين حول العالم منتصف عام ٢٠٢٤ بنحو ١٤,٨ مليون نسمة، منهم أكثر من ٥,٤٩ مليون نسمة يعيشون في دولة فلسطين (الضفة الغربية، القدس الشرقية، وقطاع غزة)، ونحو ١,٨ مليون فلسطيني/ة في أراضي ١٩٤٨ ، ويشكل الاطفال حوالي نصف السكان منهم مليون طفلة. ويعد معدل النمو السكاني من الأعلى في المنطقة، حيث يتجاوز ٢.٥٪ سنويًا. ويعتبر قطاع غزة من اكثر المناطق السكنية كثافة في العالم (أكثر من ٥,٨٠٠ نسمة/كم^2) والتي ترتب عليها اكتظاظ في المدارس وضعف الخدمات الاساسية ما عزز من تعقيد القضايا السكانية.

تعد المرأة نصف المجتمع الفلسطيني، اذ بلغ عدد الاناث ٢.٧ مليون انثى من مجمل السكان، بنسبة جنس مقدارها ١٠٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى. وفي ظل تصاعد الأزمات السياسية والإنسانية، وتغير أنماط المعيشة في مختلف أماكن التواجد الفلسطيني، برزت أدوار النساء بشكل متزايد في الإعالة، حيث ترأس النساء اليوم نحو ١٢.٢٪ من الأسر الفلسطينية، بواقع ١٢.٤٪ في الضفة الغربية و١١.٨٪ في قطاع غزة،[١] وهي نسب مرشحة للارتفاع، خصوصًا في المناطق التي تشهد نزوحًا وفقدانًا للمعيل، كما في قطاع غزة.

ويشكّل اللاجئون ما نسبته ٤٢٪ من السكان داخل فلسطين، أي نحو ٢ مليون لاجئ نصفهم من النساء والفتيات، يعيش معظمهم في مخيمات تفتقر للخدمات الأساسية. كما يقيم ٧,٦ مليون في الشتات، في ظروف لجوء قسرية وغياب الحماية القانونية .فيما تعتبر معدلات النمو السكاني الأعلى في المنطقة وتتجاوز ٢.٥٪ سنويًا.

ثانيا: قطاع غزة– كارثة إنسانية سكانية غير مسبوقة

يشهد قطاع غزة اليوم أسوء أزمة إنسانية وسكانية في تاريخه الحديث بسبب حرب الابادة الجماعية على قطاع غزة والضفة الغربية، والقدس، حيث انخفض عدد السكان المقدر لعام ٢٠٢٤ بنحو ١٦٠ ألف نسمة ليصل إلى حوالي ٢.١ مليون نسمة، بانخفاض نسبته ٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣.[٢] حيث

[١] كتاب فلسطين الاحصائي السنوي ٢٠٢٤
[٢] بيان صحفي صادر عن الاحصاء الفلسطيني

أسفرت الحرب المتواصلة عن استشهاد أكثر من ٥٧,٤٣٢ مواطنًا منهم ما يزيد عن ١٢,٤٠٠ امرأة، مع محو آلاف العائلات من السجل المدني [٣]، فيما لا يزال ١١٢٠٠ شخص في عداد المفقودين، نصفهم تقريبا من النساء والاطفال

ويعد مجتمع القطاع مجتمع فتي اذ يشكل الاطفال دون سن ١٨ حوالي ٤٧٪ من السكان،[٤] ما يضع الأطفال في قلب التأثيرات المدمّرة للحرب المستمرة، سواء من حيث فقدان الأمان، أو تراجع فرص التعليم، أو تزايد المخاطر الصحية والنفسية.

ويعتبر قطاع غزة من اكثر المناطق السكنية كثافة في العالم (أكثر من ٥,٨٠٠ نسمة/كم^2) والتي ترتب عليها اكتظاظ في المدارس وضعف الخدمات الاساسية التي تقلل من تدهور البيئة العمرانية وتعزز القضايا السكانية ، اذ يتمركز حوالي ٢.١ مليون شخص، منهم مليون امرأة، في مساحة لا تتعدى ٣٦٥ كم، وقد ارتفعت هذه الكثافة الى مستويات غير مسبوقة في أماكن النزوح جنوب القطاع مثل رفح وخان يونس مع نزوح نحو مليوني شخص –نصفهم من النساء– نتيجة التدمير الواسع الذي طال أكثر من ٣٧٠ ألف مسكن، ما ضاعف من معاناة النساء والفتيات بشكل خاص مع فقدان المأوى والخصوصية والافتقار الى الخدمات الاساسية والضغوط النفسية الناجمة عنها، وتجدر الإشارة إلى أن ٦٦٪ من سكان القطاع هم بالأساس لاجئون هُجّروا من قراهم عام ١٩٤٨، ما يضيف بُعداً تاريخياً ومعقّداً لمعاناة ممتدة عبر الأجيال."

فضلًا عن الانهيار الكامل في النظام الصحي، وحرمان النساء من الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، والدعم النفسي، والرعاية الأساسية، وفقدان نحو مليون امرأة مأواها أو المعيل نتيجة الحرب، ما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في أعداد الأرامل والنساء المعيلات.

وفي ظل العداون المتواصل لحرب الإبادة الجماعية بحق السكان المدنيين، تشهد الاوضاع الصحية والتعليمية والانسانية في قطاع غزة تدهوراً حاداً ومتواصلاً ، ما أوقع أكثر من ٨٠٪ من سكانه تحت خط الفقر وشكّل تهديدًا مستمرًا لحقوق الإنسان الأساسية ولحياة النساء وأسرهن.

ثالثا: الضفة الغربية والقدس– تصعيد ممنهج وتقييد للحقوق السكانية

تشكّل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، موطنًا لحوالي ٣.٣٦ مليون نسمة، منهم حوالي ٢.٧٨ مليون ذكر وحوالي ٢.٧ مليون أنثى، منهم نحو ٢٦٪ لاجئون يعيشون في ١٩ مخيمًا تمثل النساء حوالي ٥٠.٦٪ من إجمالي اللاجئين.[٥] ويُعدّ اللاجئون واللاجئات من الفئات الأكثر هشاشة في ظل تصاعد الاستهداف الممنهج للمخيمات، وتزايد القيود على وصولهم للخدمات الأساسية. وقد تفاقم

[٣] الاحصاء الفلسطيني
[٤] كتاب فلسطين الاحصائي السنوي ٢٠٢٤
[٥] كتاب فلسطين الاحصائي السنوي

هذا الواقع مع قرار الاحتلال حظر أنشطة الأونروا في القدس وأجزاء أخرى من الأراضي المحتلة الذي دخل حيز التنفيذ منذ ما يزيد عن نصف عام، مما أدى إلى حرمان عشرات الآلاف، وخاصة من النساء والفتيات، في القدس الشرقية مثل شعفاط والبلدة القديمة من خدمات حيوية في التعليم، والرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي.

وفي السياق العام، تشهد الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، تصاعدًا في وتيرة الأحداث منذ أكتوبر ٢٠٢٣، انعكس بشكل مباشر على استقرار السكان وأوضاعهم المعيشية. فقد أدى التصعيد الميداني عن استشهاد نحو ألف فلسطيني/ة، وهدم ما يقارب ١,٤٤٥ منشأة سكنية وخدمية، منها أكثر من ١٤٠ منشأة في مخيمات طولكرم ونور شمس وجنين. ونتيجة لذلك، سُجلت موجات نزوح داخلية طالت ما يقارب ٥٠,٠٠٠ شخص، في ظل تزايد العنف الاستيطاني، وقضم الأراضي والتوسع في بناء المستوطنات، الى جانب الإغلاقات المتكررة للطرق، والقيود المشددة على الحركة مع نصب ١٧٣ بوابة حديدة منذ اكتوبر ٢٠٢٣، ليصبح اجمالي عدد البوابات والحواجز التي تقسم أوصال القرى والمدن حوالي ٨٩٨ [٦] منها اكثر من ٦٠٪ بشكل منتظم، ما أدى إلى تعميق الأعباء اليومية على الأسر الفلسطينية، ولا سيما النساء في المناطق المصنفة (ج)، اللواتي يواجهن تحديات إضافية في الوصول إلى الخدمات الأساسية، والرعاية، ومصادر الدخل.

أما في يختص بالقدس الشرقية المحتلة فيعيش أكثر من ٣٧٠ ألف فلسطيني/ة يمثلون نحو ٤٠٪ من سكان المدينة، وقد اتبعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أساليب شتى لتحقيق هدفها المعلن بالاستيلاء على أراضي القدس من خلال تهويدها، والتي كان من أبرزها المستوطنات الاستعمارية التي ساهمت في إنجاح هدفها إلى حد كبير، ومع ذلك لم تكن الأداة الوحيدة التي لجأ إليها، فإلى جانب زرع المستوطنات الاستعمارية حول مدينة القدس بهدف تطويقها وعزلها وزيادة عدد المستوطنين اليهود، تقوم حكومة الاحتلال الاستعماري بالتضييق على البناء العربي، إضافة إلى تغيير أسماء الشوارع وتغيير ملامح المدينة الأصيلة، وكما عملت على تقليص عدد المواطنين الفلسطينيين بشتى السبل من خلال سحب الهويات، وقرارات الابعاد عن المدينة، وتقييد إصدار تراخيص البناء في الوقت الذي يسمح فيه البناء فقط على مساحة ١٠٪ من مساحة القدس الشرقية المحتلة، وهدم المنازل. فقد تم هدم أكثر من ٤٣٩ منزلًا في عام ٢٠٢٣ وحده، وسُحبت الإقامة من أكثر من ١٤,٥٠٠ مقدسي/ة منذ عام ١٩٦٧، ما أدى إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وتزايد خطر التهجير القسري، لاسيما على النساء والأطفال. وتُضعف هذه السياسات من قدرة النساء المقدسيات والنساء في الضفة عمومًا على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من هشاشة أوضاعهن ويقوّض فرص تمكينهن وتلبية احتياجاتهن الأساسية في ظل بيئة مقيدة ومهددة بالاستمرار.

[٦] تقرير صادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

رابعاً : المؤشرات السكانية من منظور جندري

رغم التحديات المستمرة التي فاقمتها الحرب والاحتلال، تُظهر المؤشرات السكانية تطورًا ملحوظًا في عدة مجالات تعكس جهود التنمية والتمكين، لكنها لا تزال تخضع للواقع المركب الذي تفرضه الأوضاع السياسية والإنسانية.

فقد بلغ متوسط العمر المتوقع للإناث حوالي ٧٥.٥ عامًا، مقابل ٧٣.٣ عامًا للذكور[٧]، ما عكس تحسنًا عامًا في مؤشرات الصحة قبل العدوان الأخير. كما بلغ معدل الخصوبة الكلي ٣.٨ مولود لكل امرأة،[٨] في ظل تغيّرات مجتمعية مرتبطة بارتفاع وعي النساء، واتساع فرص التعليم والعمل، كما بلغ معدل وفيات الأمهات ١٦.٧ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية، تبقى معرضة للارتفاع في قطاع غزة بالنظر الى التحديات الصحية المتفاقمة، حيث تواجه أكثر من ٦٠,٠٠٠ امرأة حامل ظروفًا قاسية في مراكز إيواء تفتقر لأبسط مقومات الرعاية.

أما في قطاع التعليم، فقد انخفضت معدلات الأمية بين الإناث فوق سن ١٥ عامًا إلى ٣.٢٪، مقابل ١.١٪ للذكور[٩]، وبلغت نسبة التحاق الفتيات بالتعليم العالي ٦٣٪ من مجمل الطلبة[١٠]، وهو ما يعكس تفوقًا واضحًا للنساء في هذا المجال. كما شهدت السنوات الأخيرة انخفاضًا في نسب الزواج المبكر من ١٩.٣٪ في ٢٠١٩ إلى ١١٪ في ٢٠٢٢، [١١]كنتيجة لجهود وطنية متكاملة لحماية حقوق الفتيات.

اقتصاديًا، بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل نحو ١٨.٣٪، وهو مؤشر يشير إلى تطلع المرأة الفلسطينية نحو دور أكبر في الحياة الاقتصادية، رغم استمرار التحديات الهيكلية، والتي تفاقمت بشكل خاص في قطاع غزة بعد انهيار الاقتصاد المحلي، وتوقف أغلب المنشآت، وانعدام فرص العمل.

خامساً: الفلسطينيون في الشتات

يشكل لاجئو الشتات جزءً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، خاصة مع انتشارهم الواسع في مختلف دول العالم ما يبرز الدور المحوري الذي تضطلع به النساء والفتيات في الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الثقافي للأجيال الناشئة.

يُقدّر عدد الفلسطينيين/ات في الشتات بحوالي 7.6 مليون، يتوزعون في عدد من الدول العربية والأجنبية، أبرزها الأردن ولبنان وسوريا. ويعيش مئات الآلاف منهم في مخيمات تديرها الأونروا، وسط اكتظاظ سكاني، وضعف في الخدمات الأساسية، وتحديات متزايدة نتيجة تراجع التمويل الدولي. ففي الأردن، يقيم أكثر من 370,000 لاجيء/ة في مخيمات مكتظة، بينما يعتمد أكثر من ٨٠٪

[٧] التقرير الصحي السنوي ٢٠٢٣-وزارة الصحة الفلسطينية
[٨] كتاب فلسطين الاحصائي السنوي ٢٠٢٤
[٩] كتاب فلسطين الاحصائي السنوي ٢٠٢٤
[١٠] بيان صحفي صادر عن الاحصاء عشية الثامن من إذار
[١١] كتاب فلسطين الاحصائي السنوي ٢٠٢٤

من لاجئي سوريا على المساعدات الإنسانية، ويواجه حوالي 240,000 لاجئ/ة في لبنان قيودًا قانونية واقتصادية تحدّ من فرصهم في العمل والتعليم والحركة[12].

وتواجه النساء في الشتات تحديات متعددة، منها الفقر، انعدام الأمن القانوني، العنف القائم على النوع الاجتماعي، والانقطاع عن التعليم، ما يعمّق من هشاشة أوضاعهن ويهدد استقرار الأسرة والمجتمع.

تؤكد وزارة شؤون المرأة أن ما تمرّ به الاراضي الفلسطينية، وخاصة قطاع غزة، جزء لا يتجزأ من أزمة انسانية شاملة. في ظل استمرار النزوح، وغياب الأمان، وانهيار الخدمات، فإن حماية السكان أصبحت ضرورة إنسانية وأولوية وطنية. وعليه تدعو الوزارة إلى:

- الوقف الفوري للعدوان ورفع الحصار، وضمان الحماية للمدنيين، خاصة النساء والفتيات، في ظل انهيار البنية التحتية وغياب سُبل الوصول الآمن إلى الخدمات وضمان الوصول الآمن وغير المشروط للمساعدات الإنسانية.

- ضرورة إعادة الاعتبار للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني والتي كفلتها المواثيق والقرارات الدولية، وفي مقدمتها حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية التي هُجّروا منها قسرًا منذ عام ١٩٤٨، وحق سكان قطاع غزة ومخيمات الضفة في العودة الآمنة والكريمة إلى مساكنهم التي دُمّرت أو أُجبروا على مغادرتها قسرًا بفعل العدوان.

- إشراك النساء في عمليات الإغاثة، والبناء، والتنمية، وإعادة تأهيل المجتمع، وصياغة خطط التعافي، بما يعزز من فرص صمودهن ويستجيب لاحتياجاتهن الواقعية.

- ترفض الوزارة رفضاً قاطعاً لكل محاولات تقويض دور وكالة الأونروا أو إنهاء عملها، لما لذلك من آثار كارثية على ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون عليها في التعليم والصحة والإغاثة، وتدعو الدول المانحة إلى تجديد التزاماتها المالية والإنسانية تجاه الوكالة.

- تطوير أنظمة المعلومات السكانية وتحديث البيانات المصنفة حسب الجنس، لتمكين التخطيط المستند إلى واقع النساء والفتيات في مختلف المناطق.

[12] الاونروا

- توفير حلول إنسانية تحفظ كرامة اللاجئين واللاجئات، وتضمن وصولهم إلى الخدمات الأساسية في أماكن وجودهم، في ظل انسداد الأفق السياسي وتعطّل مسارات الحل العادل والدائم.
- تطوير سياسات شمولية تراعي احتياجات النساء والفتيات الفلسطينيات في الخارج، وتوفر لهن فرصًا للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والمجتمعية، بما يعزز من مساهمتهن في دعم القضية الفلسطينية وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية وانهاء الاحتلال.